مدى جاهزية البنوك التجارية الأردنية لتطبيق متطلبات بازل (3)
«دراسة ميدانية»

د. غيث ناصر العيطان
أستاذ مشارك الاقتصاد والمالية
قسم التمويل والمصارف
جامعة آل البيت

د. محمد عبد المحسن العفيف
أستاذ مشارك الإدارة المالية
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة جرش

د. بسام عشوي العون
أستاذ مشارك الإدارة المالية
قسم التمويل والمصارف
جامعة آل البيت

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق معايير لجنة بازل 3 لمواجهة الأزمات المالية، وذلك لتلافي الآثار السلبية للمخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الأردنية نتيجة للازمات المالية المتوالية والتي عصفت بالاقتصاديات العالمية ومن أهمها المصارف كجزء هام من النظام المالي. تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المسجلة في بورصة عمان لعام 2020 والتي يبلغ عددها (23 بنكًا) ولغرض تحقيق أهداف الدراسة وضع الباحثون استبانة وتم توزيعها على جميع أفراد عينة الدراسة (مديرو البنوك) وعددهم 126 مديرًا. أظهرت النتائج أن البنوك التجارية الأردنية مستعدة للامتثال لمتطلبات بازل 3 من أجل تجنب مخاطر الأزمات المالية المستقبلية. بينت الدراسة أيضًا أن أصحاب المصالح في البنوك التجارية الأردنية لديهم معرفة واسعة بحلول بازل 3. الموارد المالية متاحة أيضًا لتسهيل عملية التطبيق لهذه المقررات. وأوصت الدراسة بأن تغتنم البنوك الأردنية هذه الفرصة لتحقيق مكاسب تنافسية لترسيخ مكانتها في النظام المصرفي العالمي، خاصة مع التطورات المتسارعة التي يشهدها هذا القطاع، واستعدادًا للتعامل مع القرارات التي يمكن أن تصدر في اتفاقية بازل 4.

الكلمات المفتاحية: *بازل 3، البنوك الأردنية، كفاية رأس المال، المخاطر المصرفية، الأزمة المالية العالمية، بورصة عمان.*

المقدمة

بازل 3 هو اتفاق تنظيمي دولي لعام 2009 أدخل مجموعة من الإصلاحات المصممة لتخفيف المخاطر داخل القطاع المصرفي الدولي بسبب الأزمة المالية التي ضربت معظم اقتصاديات العالم عام 2007 وتداعياتها، والتي كان المتسبب الرئيسي في حدوثها البنوك والمؤسسات المالية، فأوجب ذلك إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، مما استدعى لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل II وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لمعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة المالية بموجب مخرجات جديده أطلق عليها مقررات بازل 3، حيث كانت استكمالا لمقررات بازل 2 من خلال التعديل على مكونات نسبة كفاية رأس المال، وإضافة معايير جديدة خاصة بالسيولة. حيث أتاحت بازل 3 الفرصة أمام المؤسسات المالية والمصرفية للالتزام بالمقررات الجديدة تمتد من عام 2012 ولغاية 2019.

تُعد البنوك الأردنية جزءًا من النظام المالي العالمي وقد تأثرت بنسب متفاوتة بالأزمة المالية العالمية، لذا فإن تطبيق مقررات «بازل 3» لم يعد خيارًا أمامها، وإنما ضرورة ملحة تفرضها بيئة العمل المصرفي العالمي، ويتم تطبيقها من الجهة الرقابية على البنوك والمتمثلة بالبنك المركزي الأردني ودمجها ضمن التشريعات المصرفية. بناء على ذلك أصدر البنك المركزي الأردني مجموعة من التعليمات، من ضمنها تعليمات رأس المال التنظيمي وفقا لمعيار «بازل 3» رقم 67/ 2016، والتي تقضي بأنه يتوجب على كل بنك تزويد البنك المركزي بنماذج احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لهذه التعليمات وبشكل ربعي ونصف وسنوي ولكافة المستويات. وجاءت الدراسة الحالية لمعرفة مدى جاهزية البنوك الأردنية لتطبيق متطلبات «بازل 3».

* تم استلام البحث في يونيو 2021، وقبل للنشر في أبريل 2023، وتم نشره في أبريل 2024.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2024، ص ص 55- 66، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.80581.1106

الإطار النظري والدراسات السابقة

«بازل 3» هو اتفاق تنظيمي دولي يعود لعام 2009، أدخل مجموعة من الإصلاحات المصممة للحد من المخاطر داخل القطاع المصرفي الدولي، من خلال مطالبة البنوك بالحفاظ على نسب الرافعة المالية المناسبة والحفاظ على مستويات معينة من احتياطي رأس المال.

تم طرح «بازل 3» من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي ثم اتحاد البنوك المركزية من 28 دولة، بعد وقت قصير من الأزمة المالية عام 2008. على الرغم من أن الموعد النهائي للتنفيذ الطوعي للقواعد الجديدة كان في الأصل 2015، فقد تم دفع التاريخ بشكل متكرر ليقف حاليًا في 1 كانون ثان 2022 (Bank for International Settlements, 2017).

جدول رقم (1)

ترتيبات المواعيد الانتقالية للجنة بازل لتنفيذ المعايير الجديدة

لضمان تنفيذ منظم وفي وقت مناسب من قبل السلطات والتعديل من قبل البنوك

Revision	Implementation date
Revisions to standardized approach for credit risk	January 2022 1
Revisions to IRB framework	January 2022 1
Revisions to CVA framework	January 2022 1
• Revisions to operational risk framework	January 2022 1
Leverage ratio	Existing exposure definition: 1 January 2018 Revised exposure definition: 1 January 2022 G-SIB buffer: 1 January 2022
Output floor	January 2022: 50% January 2023: 55% 1 January 2024: 60% 1 January 2025: 65% 1 January 2026: 70% 1 January 2027: 72.5% 1

Source: Bank for International Settlements, (2017). Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: Finalising Post-crisis Reforms

ماهي اتفاقية بازل الثالثة؟

«بازل 3»، والتي يشار إليها بدلاً من ذلك باسم «اتفاقية معايير بازل الثالثة»، هي جزء من الجهود المستمرة لتعزيز الإطار التنظيمي المصرفي الدولي. وهو يعتمد بشكل خاص على وثائق «بازل 1» و «بازل 2» في حملة لتحسين قدرة القطاع المصرفي على التعامل مع الضغوط المالية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية. على مستوى أكثر دقة، تسعى «بازل 3»إلى تعزيز مرونة البنوك الفردية من أجل تقليل مخاطر الصدمات على مستوى النظام ومنع الانهيارات الاقتصادية المستقبلية.

المحاور الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة:

جاءت اتفاقية بازل الثالثة لمعالجة الثغرات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك العالمية في حال حدوث نقص في السيولة، وتضمنت هذه الاتفاقية المحاور الرئيسة التالية:

متطلبات أعلى للحد الأدنى لرأس المال: (Bank for International Settlements, 2010) البنوك لديها مستويان رئيسان لرأس المال يختلفان نوعيًا عن بعضهما البعض. يشير المستوى الأول إلى رأس المال الأساسي للبنك وحقوق الملكية والاحتياطيات المفصح عنها التي تظهر في البيانات المالية للبنك. في حالة تعرض البنك لخسائر كبيرة، يوفر رأس المال من المستوى الأول منطلقا يسمح له بالتغلب على الإجهاد والحفاظ على استمرارية العمليات. على النقيض من ذلك، يشير المستوى 2 إلى رأس المال التكميلي للبنك، مثل الاحتياطيات غير المعلنة وأدوات الدين الثانوية غير المضمونة التي يجب أن يكون لها تاريخ استحقاق أصلي لا يقل عن خمس سنوات.

يتم حساب إجمالي رأس مال البنك عن طريق إضافة كلا المستويين معًا. بموجب «بازل 3»، حيث يبلغ الحد الأدنى لنسبة رأس المال الإجمالي 12.9%، كما يبلغ الحد الأدنى لنسبة رأس المال من المستوى الأول 10.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA)، في حين أن الحد الأدنى لنسبة رأس المال من المستوى الثاني هو 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

قدمت بازل 3 متطلبات جديدة فيما يتعلق برأس المال التنظيمي الذي يمكن للبنوك الكبيرة من خلاله تحمل التغيرات الدورية في ميزانياتها العمومية. خلال فترات التوسع الائتماني، يجب على البنوك تخصيص رأس مال إضافي.

خلال أوقات انكماش الائتمان، يمكن تخفيف متطلبات رأس المال. قدمت الإرشادات الجديدة أيضًا طريقة التجميع، والتي يتم فيها تجميع البنوك وفقًا لحجمها وتعقيدها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الكلي، بحيث تخضع البنوك المهمة بشكل منهجي لمتطلبات رأس مال أعلى.

يتمتع النظام المصرفي الأردني بنسبة عالية من كفاية رأس المال (CAR) تراوحت بين 17% و21% خلال السنوات (2007-2019)، بهامش مريح أعلى بكثير من الحد الأدنى للبنك المركزي الأردني البالغ 12%، والحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل والبالغ 10.5%. حيث زادت هذه النسبة بشكل ملحوظ في عام 2019 لتصل إلى 18.3% مقارنة بـ 16.9% في عام 2018. وتأثرت هذه الزيادة بطلب البنك المركزي الأردني من البنوك عدم توزيع الأرباح من أجل تعزيز قاعدة رؤوس أموال البنوك، وبالتالي زيادة قدرتها على مواجهة تداعيات جائحة كوفيد -19 ودعم الاقتصاد الوطني. ارتفعت نسبة رأس المال الأساسي إلى 18.1% بنهاية عام 2019 مقارنة بـ 15.4% في نهاية عام 2018، وهي نسبة قريبة من معدل كفاية رأس المال التنظيمي، مما يعني أن رأس مال البنوك في الأردن يتكون في الغالب من الفئة الأولى (رأس المال الأساسي)، والتي تعتبر من بين المكونات الأخرى لرأس المال هي الأعلى من حيث الجودة والقدرة على استيعاب الخسائر وزيادة قدرتها على مواجهة تداعيات جائحة COVID-19 ودعم الاقتصاد الوطني. (البنك المركزي الأردني، 2019)

الرافعة المالية والسيولة: أدخلت اتفاقية «بازل 3» متطلبات الرافعة المالية والسيولة التي تهدف إلى الحماية من الاقتراض المفرط، مع ضمان أن البنوك لديها سيولة كافية خلال فترات الضغط المالي. على وجه الخصوص، تم تحديد نسبة الرافعة المالية المحسوبة على أنها رأس مال من المستوى الأول مقسومًا على إجمالي الأصول الموجودة وغير المتوازنة مطروحًا منها الأصول غير الملموسة عند 3%.

أما بخصوص السيولة لقد ظهرت أهميتها للنظام المصرفي أبان الأزمة المالية العالمية 2008. حيث كرست لجنة بازل من خلال توصياتها في الوصول إلى معيار سيولة عالمي، حيث تقترح اعتماد نسبتين. الأولى للمدى القصير وتُعرّف بنسبة تغطية السيولة (LCR) ويحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يومًا من التدفقات النقدية لديه. كي يتمكن البنك من تلبية احتياجاته من السيولة ذاتيًا عند حدوث الأزمات. أما النسبة الثانية كانت لقياس السيولة الهيكلية في المدى المتوسط والطويل. والهدف منها أن توفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطة البنك. ويتمتع النظام المصرفي الأردني بمستوى سيولة كافٍ وآمن كما يتضح من نسب السيولة المسجلة في نهاية عام 2019 وشكل إجمالي الأصول عالية السيولة 45.6% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2019 مقارنة بـ 44.9% في نهاية عام 2018. وتعزى هذه الزيادة في معدل السيولة إلى النمو الأكبر في الودائع مقارنة بنمو التسهيلات الائتمانية وكما ارتفعت السيولة القانونية إلى 133.8% في نهاية العام 2019، مقارنة بـ 131% في نهاية عام 2018؛ الحد الأدنى لمتطلبات السيولة القانونية هو 100% (البنك المركزي الأردني، 2019).

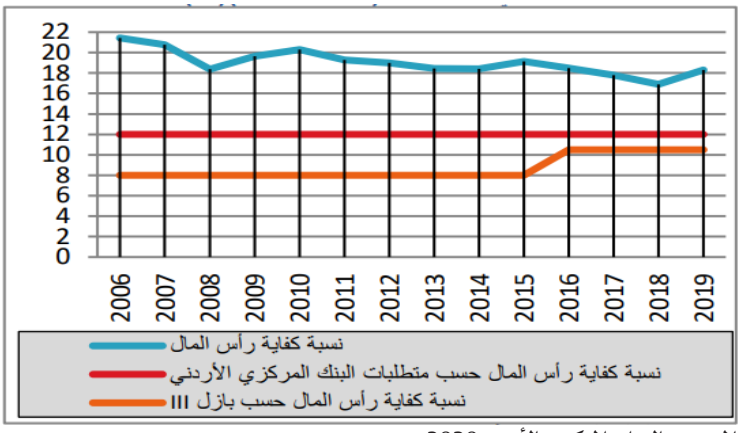

المصدر: البنك المركزي الأردني 2020.

شكل رقم (1): نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية: ويتمثل ذلك في تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR) والمرتبطة بالمشتقات وتمويل سندات الدين أو الخسائر المنبثقة عن إعادة تقييم الأصول المالية بسبب تقلبات قيمتها السوقية من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية. إلا أن البنوك لا تأخذ في الحسبان تقنيات الحماية الفعلية ضد المخاطر السوقية وما تستوجبه من تخفيض كمية رأسمال المطلوب (صادر، 2010).

الدراسات السابقة

قامت لجنة «بازل 2» بدراسة مقرراتها بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لسد الثغرات التي أحدثتها الأزمة المالية التي كان للبنوك الدور الرئيس فيها (كوكش، 2012). وهناك العديد من الباحثين والمهتمين بهذا المجال قاموا بمناقشة «بازل 3»، ومدى تطبيق المصارف لبنود هذه الاتفاقية. فمنهم من يرى أن إلزام البنوك لقواعد اتفاقية «بازل 3» هو لتحصين أنفسها جيدًا ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن (الطاير، 2011). وكذلك رجح البعض أن مقترحات «بازل 3» هو لزيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية (الراجحي، 2010)، (نجار، 2013) وكما أكد الخنيفر (2010) على ذلك لحماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار «بازل 2» (قندوز،2012).

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة، الأولى في المدى القصر والثانية في المدى الطويل (2011) Basel Committee on Banking Supervision Basel III، تُعرف الأولى بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يومًا من التدفقات النقدية لديه ويجب ألا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيًا. وتعرف الثانية بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%.

يرى Caruana Jaime (2010) فيما يخص كفاية رأس المال الجديدة، أنها تملك تأثير إيجابي على الأعمال المصرفية لأنها تحسن من نوعية، وبنية، وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتعمل على رفع نسبة كفاية رأس مال البنك، والذي يعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس متانة المؤسسات المصرفية من الناحية المالية، حيث يتوجب من جهة الرفع في الحد الأدنى لرأس المال من 2% إلى 4.5%. أما بالنسبة لرأس المال الأساسي (أي الشريحة 1) سيتوجب رفعها من 4% إلى 6%، ومن جهة أخرى يجب على البنوك أن تمتلك صندوقا لاحتياطي رأس المال الإضافي الذي يقدر بـ2.5% من أسهمها المشتركة، لأنه في حالة عدم توفر هذا الاحتياطي سيكون هناك تأثيرات مباشرة: فكلما كانت رؤوس الأموال تقترب من متطلبات الحد الأدنى كلما كانت البنوك أكثر محدودية في توزيع الأرباح (أرباح الأسهم)، وهذا الاحتياطي سيسمح للبنك بدعم عملياته في فترات الضغط، وبالتالي إن الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال في البنوك وعلى المستوى العالمي كان من أجل استيعاب الخسائر (امتصاص الخسائر) في فترة الأزمات دون النزول تحت الحد الأدنى، حيث تم الرفع من معدل الملائمة لرأس المال من 8% إلى 10.5%، وهذا يعني أنه يجب على البنوك الالتزام بهذا البند وتوفير رؤوس أموال إضافية. وكما يؤكد على أن كفاية راس المال الجديدة تخفض من المخاطر النظامية، من خلال التعديل الذي شمل رأس المال بهدف من جانب آخر إلى مواجهة الخطر الذي يمس النظام ككل أي الخطر الذي يسبب اضطرابات في النظام المالي وبالتالي زعزعة الاستقرار للاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن تعزيز متطلبات الحيطة في القطاع المالي على النحو المقترح من طرف لجنة بازل سيكون له تأثير كبير على تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات. تطرقت الاتفاقية الجديدة لعنصر آخر مهم ويتمثل في متطلبات الحد الأدنى للسيولة، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة. وتقترح اعتماد نسبتين:

- معيار السيولة على المدى القصير: يعرّف بنسبة تغطية السيولة (LCR)، وتم تنفيذه ابتداء من 2015 وهو يهدف إلى جعل المصرف يُلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة.
- معيار السيولة على المدى الطويل (NSFR): ويهدف إلى أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

وفي هذا الصدد أكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية التزام البنوك بتطبيق اتفاقية بازل، والأثر الإيجابي لتطبيقه على النظام المصرفي كدراسة (نجار، 2013) وأثرها الإيجابي على البنوك الأردنية كدراسة (كوكش، 2012)، وكذلك الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي كدراسة (عبد الرزاق، 2013) ودراسة (مفتاح ورحال، 2013) لمعرفة تأثير مقررات «بازل 3» على النظام المصرفي الإسلامي.

تناولت مقترحات «بازل 3» وكيفية معالجتها لمجموعة من القضايا مثل الإعسار المالي وعدم وجود تكامل تنظيمي ورقابي، والافتقار إلى الكفاءة، وذلك من أجل تقليل فرص حدوث أزمة مماثلة لما حدث في عام 2008، ومن هذه المقترحات ما يخص نسب الرفع المالي ومخزن رأس المال الاحترازي واقتراح التعامل مع التقلبات الدورية من خلال وضع المخصصات لمواجهة الخسائر المتوقعة، إضافة إلى المخاوف التي لم تتناولها «بازل 3» بشكل صحيح مثل عدم تناول المشاكل التنظيمية الأساسية بما في ذلك إصلاح هيكل الرقابة والتنظيم (Blundell-Wignall & Atkinson, 2010).

وأشار Taskinsoy (2019) إلى أنه بحلول عام 2030، قد تتاح لبازل 3 فرصة لإثبات قدرتها على تحمل الصدمات؛ في حالة الفشل، قد يكون حجم الخسائر المالية هو الأكبر على الإطلاق (50 تريليون دولار).

دراسة زايدي (2017) جاءت لمناقشة ما جاء في «بازل 3» حول كفاية رأس المال المصرفية والمعيار المنبثق عنها الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامي، وذلك لتبيان العلاقة ما بين مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في مصرف أبو ظبي الإسلامي ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حسب مقررات «بازل 3». بينما أثار Harzi (2012) مجموعة من التساؤلات عما إذا كانت متطلبات «بازل 3» متوافقة مع البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية بسبب الاختلاف في الهيكل المالي بينهما أم لا، وذلك من خلال مراجعة تأثيرات متطلبات «بازل 3» الجديدة لرأس المال والتغيرات في تحليل المخاطر ونسب الرفع المالي والسيولة واختبار قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة ذلك.

تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة بأن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوعات فرعية لمقررات «بازل 1» و«بازل 2» وأثرها الإيجابي على النظام المصرفي بشكل عام والالتزام بمتطلبات هذه المقررات وتأثيراتها، وركزت كذلك على استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق مقررات «بازل 3» مواجهة الأزمات المالية التي تعصف بالبنوك والتي لم تفلح بحلها مقررات بازل السابقة.

لذا من هنا جاءت هذه الدراسة لتسهم في تعزيز صلابة البنوك التجارية الأردنية من خلال اطلاع المعنيين على تشجيع استعداد هذه البنوك لتطبيق مقررات «بازل 3»، والذي سيعود عليها بالنفع العام لتجنب المخاطر المستقبلية وكذلك إتاحة الموارد المالية اللازمة لتطبيق هذه المقررات حيث تعد هذه الدراسة على حد علم الباحثين من الدراسات الحديثة القليلة جدا التي تناولت مقررات بازل3 على البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة

جاءت مشكلة الدراسة لتبحث في مقدرة تجنب تعرض البنوك التجارية الأردنية كغيرها من البنوك العالمية لمجموعة من المخاطر المصرفية، حيث تزايدت حدة هذه المخاطر على البنوك التجارية نظرًا للازمات المالية العالمية ومع سعي هذه البنوك التجارية الأردنية للالتزام باتفاقيات مقررات لجنة بازل الأولى والثانية، إلا أنها واجهت مشاكل عديدة في تطبيق نصوص هذه الاتفاقية نظرًا لاختلاف طبيعة عملها، لذلك وجب عليها التزامها بتطبيق اتفاقية «بازل 3» لمنع أثرها السلبي على النظام المصرفي الأردني، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل يعود تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير «بازل 3» بالنفع العام على هذه البنوك؟
2- هل يوجد لدى المعنيين في البنوك التجارية الأردنية مدى معرفي بـ«بازل 3»؟
3- هل يوجد استعداد لدى البنوك التجارية الأردنية لتطبيق «بازل 3»؟
4- هل يوجد موارد مالية لازمة لتطبيق «بازل 3» في البنوك التجارية الأردنية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع حيث جاءت معايير «بازل 3» لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وان هذه المعايير تهم البنوك التجارية الأردنية فهي تأثرت بتداعيات تلك الأزمة على غرار البنوك في الدول الأخرى، فهي جزءًا هاما من النظام المصرفي الأردني الذي يكتنف أنشطتها مجموعة من المخاطر وبالتالي يحتم على إداراتها ضرورة حصرها ومعرفة أسبابها وتجنب آثارها، وبما أن اتفاقيات ومقررات بازل الثالثة صممت خصيصا لهذه البنوك ونصوصها

مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، لذلك على هذه البنوك تطبيق اتفاقية «بازل 3» لتحصين أنفسها جيدًا من الأزمات المالية المستقبلية، وبالتغلب بمفردها على التقلبات المالية التي من المتوقع أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة بشكل مباشر، كي تعزز قوتها ومكانتها المالية ومصداقيتها على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة لمعرفة مقدرة البنوك التجارية الأردنية على تطبيق مقررات «بازل 3».

أهدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء إلى معرفة مدى استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق مقررات لجنة بازل الثالثة لمواجهة الأزمات المالية، لتجنب الآثار السلبية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الأردنية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- مدى قدرة تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير «بازل 3» بالنفع العام على هذه البنوك
2- مدى معرفة المعنيين في البنوك التجارية الأردنية بمقررات «بازل 3»
3- مدى استعداد لدى البنوك التجارية الأردنية لتطبيق «بازل 3»
4- مدى وجود موارد مالية لازمة لتطبيق «بازل 3» في البنوك التجارية الأردنية

فرضيات الدراسة

مما سبق تتكون الدراسة من الفرضيات الرئيسية الأتية:

1- لا يعود تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمقررات «بازل 3» بالنفع العام على هذه البنوك.
2- لا يوجد لدى المعنيين في البنوك التجارية الأردنية مدى معرفي بمقررات «بازل 3».
3- لا يوجد استعداد لدى البنوك التجارية الأردنية لتطبيق مقررات «بازل 3».
4- لا يوجد موارد مالية لازمة لتطبيق مقررات «بازل 3» في البنوك التجارية الأردنية.

تصميم الدراسة

المنهجية

تكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأردن والمسجلة في بورصة عمان لعام 2020 والبالغ عددها (23 بنك) (www.cbj.gov.jo.2020)، وتم استبعاد البنوك الإسلامية وعددها (4) بنوك لأسباب تتعلق بطبيعتها المختلفة عن البنوك التقليدية، قام الباحثين بتوزيع 3 استبانات على كل بنك شملت مديري إدارة المخاطر والائتمان، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثين بتطوير استبانة أعدت خصيصًا لهذه الدراسة، وتأكدا من صدق الاستبانة وثباتها، تم توزيع استبيان على جميع أفراد مجتمع الدراسة (مدراء البنوك) والبالغ عددهم 126 مديرا، وتم استرجاع (112) استبانة، استبعدت منها (4) لعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي اصبح مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي (108) أي ما نسبته تقريبا (96%). تكونت الاستبانة من أربعة محاور رئيسة لقياس متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على:

Basel 3 Monitoring (as of 30 June 2015) Accompanied Qualitative Questionnaire for (IRRBB.)

1- **المحور الأول:** يعود تطبيق معايير «بازل 3» بالنفع على البنوك التجارية الأردنية. اشتمل على (6) فقرات كما يلي: يعزز الكفاءة في إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية، وزيادة تقييم مخاطر الائتمان والقدرة الائتمانية للعملاء (الائتمانيات الجديدة)، وتحسين إدارة المخاطر التشغيلية، وتعزيز السمعة، وتعزيز معايير رؤوس أموال البنوك، يحسن «بازل 3» استخدام رأس المال التنظيمي، يساهم «بازل 3» في إرساء دعائم جودة السيولة ورأس المال، معايير بازل 3 متوازنة ومصممة لتلبية استقرار البنوك.
2- **المحور الثاني:** يتعلق بالمدى المعرفي لبازل 3 بالنسبة للمستجيبين في البنوك التجارية الأردنية واشتمل على (11) فقرة وهي كالاتي: يعتبر «بازل 3» خطوة مهمة ومتقدمة لتنظيم رأس المال للبنوك، «بازل 3» يأخذ بعين الاعتبار الخطوات اللازمة لتعزيز معايير رؤوس أموال البنوك، هناك إلمام ببازل 3، «بازل 3» يركز على معيارين نسبة تغطية

السيولة وصافي مستقرة نسبة التمويل، لصافي استقرار نسبة التمويل يجب أن يكون التمويل المستقر متاح اكثر من التمويل المستقر المطلوب، نسبة تغطية السيولة يجب أن تكون الأصول السائلة عالية الجودة مساوية أو اكبر من إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال الأيام التقويمية 30 القادمة، واحدة من متطلبات بازل 3 هي زيادة الشق 1 من 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر إلى حد أدنى 7% بحلول 2019، ضرورة فرض رسوم رأسمالية أعلى ونسب السيولة ونسبة الرفع المالي بناء على نتائج الأزمة المالية العالمية لعام 2008، نسبة صافي التمويل الثابتة مفيدة للتعامل مع المخاطر تمويل الأصول طويلة الأجل ومع المطلوبات قصيرة الأجل، قواعد بازل الجديدة 3 تزيد من قدرة البنوك على استيعاب الخسائر التي تتطلب مستويات أعلى من الأدوات الرأسمالية مثل الأسهم، هناك تشابه ما بين «بازل 1» و«بازل 2» و«بازل 3»،معايير «بازل 3» تعتبر صارمة فيما يتعلق بنوعية وحجم راس المال.

3- **المحور الثالث:** لقياس استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق «بازل 3»، واشتمل على (8) فقرات وهي كالآتي: توافر رأسمال الإضافي بناء على «بازل 3» للبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية (G-SIB)، تعريف رأس المال بناءً على «بازل 3»، تغطية المخاطر مثل (مخاطر الائتمان المقابلة) بناءً على «بازل 3»، دعامة رأس المال بناءً على «بازل 3»، دعامة رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية بناءً على «بازل 3»، نسبة الرافعة المالية، توافر رأسمال الإضافي بناء على «بازل 3» (للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية)، توافر معيار السيولة بناءً على «بازل 3».

4- **المحور الرابع:** لقياس توافر الموارد المالية اللازمة لتطبيق «بازل 3» في البنوك التجارية الأردنية واشتمل على (5) فقرات، وهي كالاتي:

مواكبة التطور التكنولوجي، والتوثيق والمراجعة الإشرافية، والحصول على البيانات وتحسينها (نظام معلومات فعال)، وتوافر موارد التنفيذ، تحسين السلطة التنفيذية وحوكمة الهيكل التنظيمي (الموارد البشرية ذات المهارة والخبرة).

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وذلك للإجابة على فقرات الاستبانة بناء على القيم التالية: موافق بشدة (5) نقاط، موافق (4) نقاط، موافق بدرجة متوسطة (3) نقاط، غير موافق (2) نقطة، غير موافق بشدة (1) نقطة.

تقسم الدراسة إلى قسمين:

- **الدراسة النظرية**: دراسة وصفية للبيانات الثانوية التي تم جمعها من المصادر الثانوية المتعلقة بموضوع الدراسة وهي: الكتب والدوريات والمجلات العلمية والمقالات العربية والأجنبية والتشريعات والقوانين المتصلة بموضوع بازل 3.
- **الدراسة الميدانية:** تم توزيع استبيان على جميع أفراد مجتمع الدراسة (مدراء البنوك) والبالغ عددهم 126 مدير، وتم استرجاع (112) استبانة، استبعدت منها (4) لعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي أصبح مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي (108) استبانات. ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الدراسة الميدانية ونتائج التحليل

ثبات أداة الدراسة

تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذ يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير (ألفا) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل على ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (0-1) وتكون قيمته مقبولة عند (70%) وما فوق والجدول (2) يبين ذلك.

بالنظر إلى قيم معاملات كرونباخ ألفا في الجدول (2) نلاحظ أن القيم جميعها مرتفعة مما يدلل على أن أداة الدراسة ذات مصداقية عالية، حيث إن الحد الأدنى المقبول 70%.

جدول رقم (2)
معاملات ثبات الداخلي (كرونباخ ألفا)
لكل محور من محاور أداة الدراسة وللأداة ككل

محور الاستبيان	عدد فقرات كل محور	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)
يعود تطبيق معايير بازل 3 بالنفع على البنوك التجارية الأردنية.	6	0.83
المدى المعرفي لبازل 3.	11	0.80
استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق بازل3.	8	0.81
توافر الموارد اللازمة لتطبيق بازل3 في البنوك التجارية الأردنية.	6	0.78
الأداة ككل	31	0.84

خصائص مجتمع الدِّراسة

تكون مجتمع الدراسة من (108) مستجيبا من مدراء البنوك التجارية في الأردن ويبين الجدول (3) توزيع أفراد المجتمع تبعاً للمتغيرات الشخصية.

يظهر من الجدول (3) ما يأتي:

- أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة وبحوالي (64%) يحملون الشهادة الجامعية درجة البكالوريوس، وفي المرتبة الثانية جاء حملة الدبلوم يليها حملة الدراسات العليا. وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة مؤهلين تأهيل كاف يمكنهم من الإجابة على أسئلة أداة الدراسة بطريقة مفهومة علميا وإدراكهم لأهمية موضوع الدراسة.
- بالنسبة للتخصصات العلمية للمستجيبين فقد أظهرت النتائج السابقة أن اغلب المدراء بوظيفة محاسبة تليها التمويل والمصارف والبقية يتوزع بين تخصصي الإدارة والاقتصاد وتعتبر هذه التخصصات ذات تماس مباشر بموضوع الدراسة وإدراكهم لفهم فقرات الاستبيان.
- يما يتعلق بالخبرة العملية في البنوك فقد بلغت النسبة الأعلى (من 6 سنوات إلى أقل من 12 سنة)، أي حوالي (60%) من أفراد عينة الدراسة وجاءت في المرتبة الثانية بخبرة (من 12 سنة إلى أقل من 18 سنة) أي ما نسبته 30%. وهذا يعني أن ما نسبته تقريبا 90% خبرات المدراء ما بين ست سنوات وثمانية عشر سنة، والنسبة المتبقية ذات خبرات تساوي وتزيد عن 18 سنة، ولا يوجد ما خبراتهم أقل من 6 سنوات كون المدير لا يصل لهذه الوظيفة إلا بتدرج هرمي وظيفي بعدد سنوات وذو كفاءة وخبرة قيادية في أمور البنك. وتدل هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرات طويلة وكافية تمكنهم من الإجابة عن أسئلة الدراسة بمهنية وعن إدراك ووعي مناسبين.

الجدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم فاقل	21	%19.4
	بكالوريوس	69	%63.9
	دراسات عليا	18	%16.7
التخصص العلمي	محاسبة	71	%65.7
	علوم مالية ومصرفية	22	%20.4
	اقتصاد	11	%10.2
	إدارة أعمال	4	%3.7
	أخرى.	-	
الخبرة العملية في البنك	اقل من 6 سنوات	-	
	من 6 سنوات إلى اقل من 12 سنة	64	%59.3
	من 12 سنوات إلى اقل من 18 سنة	33	%30.6
	18 سنة فأكثر	11	%10.2
المجموع		108	%100

التوزيع الطبيعي

يهدف اختبار التوزيع الطبيعي إلى بيان ما إذا كانت البيانات تتبع توزيع طبيعي (Normality) أم لا ، ومن أجل معرفة ذلك تم استخدام اختبار كولجوروف - سمرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) وجدول (4) يبين ذلك.

الجدول رقم (4)

اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لمجال الدراسة

المجال	قيمة One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	الدلالة الإحصائية
يعود تطبيق معايير بازل 3 بالنفع على البنوك التجارية الأردنية.	902.	0.28
المدى المعرفي لبازل 3.	1.14	0.26
استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق بازل3.	0.86	0.52
توافر الموارد اللازمة لتطبيق بازل3 في البنوك التجارية الأردنية.	0.89	0.25
يعود تطبيق معايير بازل 3 بالنفع على البنوك التجارية الأردنية.	1.10	0.29
الأداة ككل	0.66	0.82

جدول رقم (5)

ملخص نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test)

اسم الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
الفرضية الأولى	3.82	0.67	مرتفعة	13.20	1.98	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة
الفرضية الثانية	3.62	0.90	متوسطة	7.22	1.98	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة
الفرضية الثالثة	3.95	0.56	مرتفعة	21.78	1.98	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة
الفرضية الرابعة	3.40	0.74	متوسطة	23.12	1.98	0.00	تقبل الفرضية بالصيغة المثبتة

من خلال جدول (4) يظهر أن جميع قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لمجالات الدراسة كانت غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنها تتبع توزيع طبيعي (Normal Distribution) وكذلك استنادًا لنظرية النزعة المركزية والتي تنص إذ كان حجم العينة أكبر من (30) وله وسط حسابي (μ) وتباين (σ^2)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تقترب من التوزيع الطبيعي.

مناقشة النتائج

حصلت الفرضية الثالثة التي تنص على إنه (يوجد استعداد لدى البنوك التجارية الأردنية لتطبيق مقررات «بازل 3» على أعلى وسط حسابي (مرتفع) والبالغة (3.95) من بين جميع فرضيات الدراسة مما يدلل على أن هناك استعداد من قبل البنوك التجارية الأردنية لتحقيق متطلبات «بازل 3» لتجنب مخاطر الأزمات المالية المستقبلية، والانحراف المعياري لهذه الفرضية دال أيضًا على تقارب آراء المستجيبين حول استعدادات تلك البنوك، حيث حصلت على انحراف معياري (0.56). وكانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية.

لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة القائلة بان هناك استعداد لدى البنوك الأردنية لتطبيق مقررات «بازل 3» وأيضًا مستوى الدلالة الإحصائية دال على ذلك.

بينما حصلت فقرات الفرضية الأولى على ثاني أعلى وسط مرتفع (3.82) بين فرضيات الدراسة والتي تنص على انه (لا يعود تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمقررات بازل 3 بالنفع العام على هذه البنوك) حيث إن الانحراف المعياري لها دال على تقارب إجابات المعنيين واقتناعهم بالنفع العام على البنوك جراء تطبيقهم لمقررات «بازل 3».

ومن خلال ملاحظة الفرق بين T المحسوبة وT المجدولة ترفض الفرضية العدمية وتقبل البديلة والتي تنص على أن يعود تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمقررات «بازل 3» بالنفع العام على هذه البنوك. وأيضًا مستوى الدلالة الإحصائية يؤكد على ذلك.

حصلت فقرات الفرضية الثانية والرابعة على وسط حسابي بدرجة تقييم متوسطة تبلغ على التوالي (3.62،3.40) واللتان تنصان على ما يلي على التوالي (يوجد لدى المعنيين في البنوك التجارية الأردنية مدى معرفي بمقررات «بازل 3»)، (يوجد موارد مالية لازمة لتطبيق مقررات بازل 3 في البنوك التجارية الأردنية) والانحراف المعياري لكليهما دليل واضح على تقارب وجهات النظر فيما يتعلق بالمدى المعرفي لمقررات «بازل 3» وكذلك إتاحة الموارد المالية التي تلزم تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك التجارية الأردنية.

وبالتالي عند الرجوع لقيمة T المحسوبة وT المجدولة في الفرضيتين السابقتين، وكذلك الدلالة الإحصائية لكليهما نرفض الفرضية العدمية وتقبل البديلة حيث يوجد لدى المعنيين في البنوك التجارية الأردنية مدى معرفي بمقررات «بازل 3»، وكذلك هناك موارد مالية متاحة لتطبيق هذه المقررات.

الخلاصة

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة، تبين أن هناك استعداد من قبل البنوك التجارية الأردنية لتحقيق متطلبات «بازل 3» لتجنب مخاطر الأزمات المالية المستقبلية، وهذا التطبيق لـ «بازل 3» يمكن أن يعود على البنوك التجارية الأردنية بالنفع لمواجهات الأزمات المالية بشكل عام.

كما بينت نتائج الدراسة بأنه يوجد لدى المعنيين في البنوك التجارية الأردنية مدى معرفي بمقررات «بازل 3»، وكذلك هناك موارد مالية متاحة مما يسهل عملية التطبيق لهذه المقررات، على الرغم من أن بعض المصارف في الدول النامية تعاني من بعض المشكلات في تطبيق تلك المتطلبات بسبب صغر حجم رأسمالها والتكاليف التمويلية التي يمكن أن تتحملها هذه المصارف.

يوصي الباحثين بأن تستغل البنوك الأردنية هذه الفرصة لتحقيق مكاسب تنافسية لترسيخ مكانتها في النظام المصرفي العالمي وخصوصًا مع التطورات السريعة التي يشهدها هذا القطاع، واستعدادًا للتعامل مع مقررات يمكن أن تصدر قريبا تنقلنا إلى «بازل 4»، لأن لجنة بازل جادة في إيجاد تشريعات رقابية متشددة أكثر مما جاء في «بازل 3» بهدف توفير الحماية للنظام المالي العالمي من الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية، بحيث يصبح أكثر متانة وأمان.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية

- البنك المركزي الأردني. (2018). ***تقرير الاشتمال المالي***. عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني. (2019). ***تقرير الاستقرار المالي***. عمان، الأردن.
- الخنيفر، محمد. (2010). «المصرفية الإسلامية ترقب النسخة المحسنة التي ستطبق العام المقبل.. ستاندارد آند بودز: «بازل 2» فشل في حماية المصارف من الائتمان. و«بازل 3» سيدعم ميزانيات البنوك الإسلامية»، ***الإلكترونية الاقتصادية***، العدد 6075، الرياض، 30 مايو.
- الراجحي المالية. (2010). «اتفاقية بازل نهج علمي»، ***أبحاث اقتصادية***، السعودية، أكتوبر.
- الطاير، أحمد حميد. (2011). ***حلقة نقاشية بعنوان نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي 2011***، دبي، 30 مارس2011.
- الطويطي، مصطفى؛ وبلمقدم، مصطفى. (2015). «سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها»، ***مجلة أداء المؤسسات الجزائرية***، (5)، 74.
- بن بوزيان، محمد؛ بن حدو فؤاد؛ عبد الحق بن عمر. (2011). «البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل (3)»، ***المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي***، الدوحة، قطر، ديسمبر.
- بوحيضر، رقية؛ ومولود لعرابة. (2010). «واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل»، ***مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي***، مجلد 23، ع 2.
- جمعية البنوك في الأردن. (2020). ***مجلة البنوك في الأردن***، العدد 1، مجلد 39.
- زايدي، مريم. (2017). «اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية: دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي»، ***أطروحة دكتوراه***، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر.
- صادر، مكرم. (2010). ***اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة)***، اتحاد المصارف العربية، عدد 358، بيروت، لبنان.
- عبد الرزاق، حبار. (2013). «الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي: حالة دول شمال إفريقيا»، ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، العدد 7، ص75-98.
- قندوز، عبد الكريم. (2012). ***إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية***، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8.
- كوكش، فلاح. (2012). ***مدير دائرة المخاطر والامتثال***. البنك الاستثماري، معهد الدراسات المصرفية.
- معهد الدراسات المصرفية. (2012). ***نشرة توعوية، إضاءات***، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر.
- مفتاح، صالح؛ ورحال، فاطمة. (2013). «تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي»، ***المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي***، 9-10سبتمبر، إسطنبول، تركيا.
- نجار، حياة. (2013). « اتفاقية بازل 3 وأثرها على النظام المصرفي الجزائري». ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***، العدد13، 2013.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- Bank for International Settlements. (2010). ***Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems***, Basel Committee on Banking Supervision. December.

- Bank for International Settlements. (2017). ***Basel III: Finalising post-crisis reforms***. Basel Committee on Banking Supervision.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2011). ***Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems,*** Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June.
- Blundell-Wignall, A. & Atkinson, P. (2010). "Thinking beyond Basel III: Necessary solutions for capital and liquidity", ***OECD Journal: Financial Market Trends***, (1), pp. 9-33.
- Caruana, Jaime. (2010). «Bâle III: Vers un système financier plus sûr», ***The 3e banking international Conférence***, Santander, Madrid, september 15th 2010, pp. 2, 3 et4.
- Harzi, A. (2012). ***The impact of Basel III on islamic banks: A Theoretical Study and Comparison with conventional banks***, Chapters of books published by the Islamic Economics Institute, KAAU or its faculty members., 591-610.
- Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department**, *Implementation of Basel III,*** BNM/RH/NT 007-25.
- Taskinsoy, J. (2019). ***Higher capital and liquidity regulations of Basel standards have made banks and banking systems become more prone to financial and economic crises***. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3401378.

The Extent of Readiness of Jordanian Commercial Banks to Implement the Requirements of Basel III: A Field Study

Ghaith N. Al-Eitan
Associate Professor
Department of Finance and Banking,
Faculty of Economics and Administrative Sciences
Al-Bayt University
Email: ghaith.eitan@aabu.edu.jo

Mohammad Abdel Mohsen Al-Afeef
Associate Professor
Department of Banking and Finance,
Faculty of Economics and Administrative Sciences
Jerash University
Email: dr.mohammad@jpu.edu.jo

Bassam Al-Own
Associate Professor
Department of Finance and Banking
Faculty of Economics and Administrative Sciences,
Al-Bayt University
Email: bown@aabu.edu.jo

ABSTRACT

The study aimed to find out the extent of the Jordanian commercial banks 'readiness to apply the Basel 3 requirements to face financial crises, in order to avoid the negative effects of the risks that Jordanian banks may be exposed to as a result of the successive financial crises that have hit global economies, the most important of which is the banks as an important part of the financial system.

The study population consisted of the commercial banks registered in the Amman Stock Exchange for the year 2020, which numbered (23 banks). For the purpose of achieving the objectives of the study, the researchers developed a questionnaire and distributed it to all the study sample members (bank managers), who numbered 126 managers. The results showed that Jordanian commercial banks are prepared to comply with Basel III requirements in order to avoid the risks of future financial crises. The study also showed that stakeholders in Jordanian commercial banks have extensive knowledge of Basel 3.

Financial resources are also available to facilitate the application process for these courses. The study recommended that Jordanian banks seize this opportunity to achieve competitive gains to consolidate their position in the global banking system, especially with the rapid developments taking place in this sector, and in preparation for dealing with the requirements that may be issued in the Basel 4 Convention.

Keywords: *Basel III, Jordanian Banks, Capital Adequacy, Banking Risks, Global Financial Crisis, Amman Stock Exchange.*